السلطات ستتجه نحو التقليل من المصروفات الجارية

«الوطني»: العجز المالي لعمان يرتفع مع اعتدال النمو المحلي

■ توقعات بتباطؤ نشاط القطاع المصرفي واعتدال نمو الائتمان مع حفاظه على قوته

■ تكهنات بتسجيل تضخم طفيف نتيجة تدني أسعار النفط والمواد الغذائية العالمية

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي)

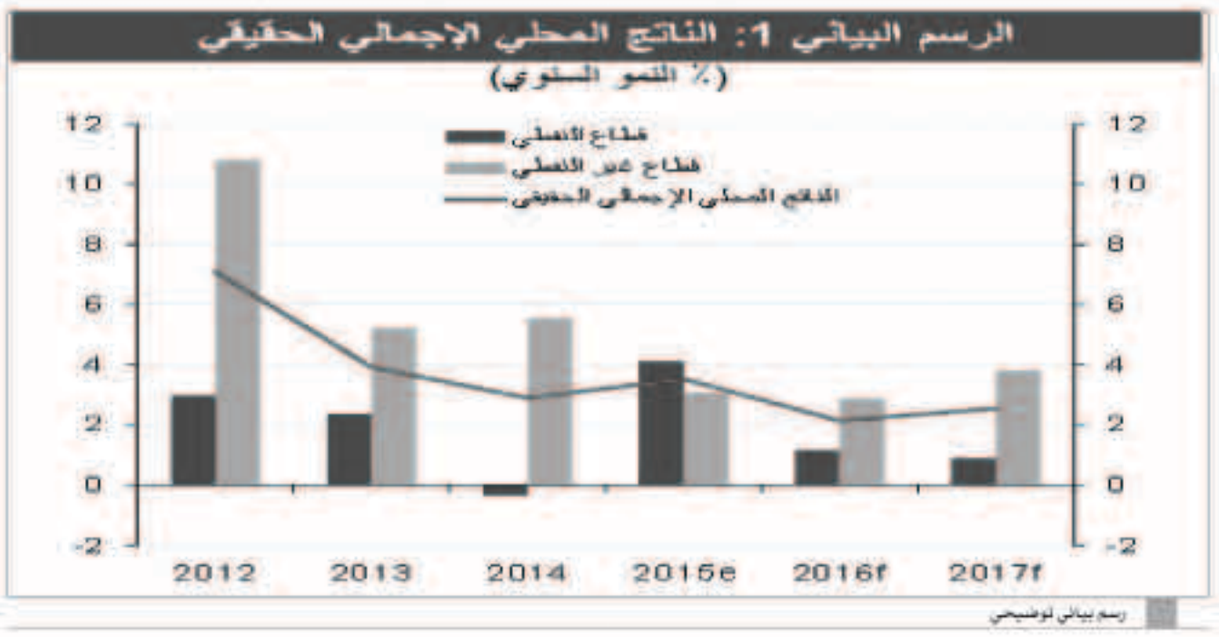

رسم بياني توضيحي

اوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني أن التراجع المستمر في أسعار النفط أظهر ضعف الاقتصاد العماني. ومن المتوقع أن يواصل العجز المالي في عمان ارتفاعه خلال العام 2016 مع امتلاكها أعلى سعر تعادل بين دول مجلس التعاون الخليجي.. وستتجنب السلطات في عمان القيام أي خفض كبير للإنفاق على المدى القريب في محاولة للحفاظ على بيئة مالية داعمة.حيث ستتجه نحو التقليل من المصروفات الجارية وفقا لميزانيتها للعام 2016. وباستطاعة الحكومة العمانية تمويل العجز المالي على المدى القريب، إلا انهسيتوجب عليها التقلب على ضيق السيولة المحلية وتراجع ثقة المستثمر العالمي.

تقديرات وتوقعات

وقدانخفضت التوقعات بشان نمو الناتج المحلي الإجمالي لعمان للعام 2015 وحتى العام 2017 إلى ٪3.5 و٪2.0 و٪2.5 على التوالي وذلك على خلفية تراجع القطاع غير النفطي.وقد اظهر التراجع في عدد السيارات الجديدة المسجلة بواقع ٪24 على أساس سنوي في نوفمبر 2015 والتراجع المستمر في ثقة المستهلك الضعف الذي اعترى وتيرة الاستهلاك الأسري خلال العام 2015 ومن المحتمل ان يستمر حتى العام 2016. ومن الممكن ان ينتعش القطاع غير النفطي قليلا خلال العام 2017 في ظل زيادة النشاط التجاري بعد رفع العقوبات عن إيران وإرساء بعض عقود مشاريع التنمية.

ومع تراجع أسعار النفط وما يتطلبه الأمر من تنويع في الاقتصاد، تتطلع السلطات إلى الالتزام بخططها لتنفيذ مشاريع التنمية. وتأمل عمان من خلال خطة التنمية الخمسية (2016-2020) زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية تطوير القطاع اللوجستي والتصنيع والسياحة من خلال قوانين استثمارية جديدة.

وبالفعل، تم تخصيص أكثر من نصف الميزانية المحددة للخطة والتي تبلغ 41 مليون ريال عماني للقطاع الخاص، وسيتم تسهيل هذه العملية من خلال تقديم تشريعات جديدة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وبرنامج الخصخصة وتطوير المشاريع الصغيرة إلى المتوسطة. لذا فمن المتوقع أن يظل الإنفاق على المشاريع قوياً ومصدر دعم للنمو غير النفطي على المدى القريب.

الضغوطات المالية تتسبب في ارتفاع العجز

في ظل التوقعاتبتجاوز العجز هدفه المحدد للعام 2015. من المحتملارتفاع الفجوة التمويلية لعمان بشكل أكبر في العام 2016 اثر تبدد الوفر الناتج عن بعض الاصلاحات المتوقع القيام بها نتيجة تراجع اسعار النفط . ولكن قد يتراجع العجز المالي في العام 2017 في ظل وجود توقعات بتعافي أسعار النفط.

وتشير البيانات الأولية إلى ان العجز قد تجاوز فعلا هدفه المحدد في العام 2015.. حيث تم تسجيل عجز مالي بواقع 4.1 مليار ريال عماني حتى شهر نوفمبر 2015 مرتفعا بواقع ٪64عن ميزانية العام 2015 البالغة 2.5 مليار ريال. ونتوقع أن يقترب العجز من 5 مليارات ريال او ٪20 من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015. كما نتوقع أن يرتفع العجز إلى٪22 في العام 2016 بتأثير من تدني اسعار النفط، بينما سيبدأ بالتراجع في العام 2017تماشيا مع خفض المصروفات وترشيد الإيرادات بالإضافة إلى تعافي اسعار النفط بشكل بسيط وارتفاع انتاج الغاز.

وباستطاعة عمان مواجهة العجز المالي والضغوطات التي تواجه ميزانيتها، إذ لا يزال الدين الحكومي متدنيا نسبيا ويقدر بنحو ٪10 من الناتج المحلي الإجماليفي 2015 كما تتمتع الحكومة بتصنيف ائتماني جيد. وقد قام المركزي العماني في اللجوء إلى اسواق الدين لاصدار سندات بدلاعناسهم الخزينةخلالالعام 2015مفترضا 1.0 مليار ريال. كما يعتزم البنك المركزي تمويل العجز المالي فيالعام 2016 من خلال اقتراض المزيد من الأسواق العالمية إضافة إلى اللجوء للاحتياطات والاستفادة من الفتح. وقد يتراجع الاقبال العالمي على السندات العمانية نتيجة زيادة القلق بشان الاستدامة المالية الذي ولده تراجع تصنيف الائتمان من قبل الوكالات.

وتمثل إيرادات النفط والغاز التي تشكل متوسط ٪85 من إجمالي الإيرادات المصدر الأكبر للضغوطات على الميزانية مسجلة تراجعا بواقع ٪47كما في نوفمبر 2015. وقد بلغ متوسط سعر النفط العماني 55 دولاراً للبرميل في العام 2015 اي ما يقارب نصف سعره العام الماضي وأقل من تقديرنا لسعر التعادل في الميزانية البالغ 93 دولارا للبرميل، ومع وجود توقعات باستمرار تدني أسعار النفط على المدى القريب، فإننا نتوقع أن يصل سعر النفط العمانيالى 45 دولارا للبرميل في المتوسط خلال العام 2016 ليتحسن لاحقا في العام 2017 إلى 60 دولاراً للبرميل. وتنوي السلطات العمانية التوجه لخصخصة بعض الشركات الحكومية التابعة للقطاع النفطي ورفع ضرائب دخل الشركات، رغبة منها في التقليل من الضغوطات المالية. كما تدرس السلطات ايضا فرض ضرائب القيمة المضافة اسوة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وتراجعت المصروفات الجارية التي تشمل الرواتب والدعوم بواقع ٪4 خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام نتيجة خفض الدعوم بصورة رئيسية، وهو الأمر الذي يدل على صعوبة خفض المصروفات الشائعة كالرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية. ولكن لا تزال الحكومة تعتزم خفض المصروفات الجارية بواقع ٪20في العام 2016 ولاسيما فيما يخص الرواتب والدعوم. وستواجه الحكومة العديد من التحديات التي ستظهر امامها حينما تبدأ بترشيد صرف الرواتب كحماية وظائف المواطنين في شركات النفط الأجنبية بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوظيف في القطاع الخاص. إذ شهدت الرواتب تسارعا في النمو بعد أن واجهت العديد من التقلبات خلال العام 2011 مشكلة النصيب الأكبر من إجمالي المصروفات الجارية. وفي الوقت نفسه، سيتصب التركيز فيما يخص خفض الدعوم على الطاقة والسلع والخدمات. وقد تم البدء بتنفيذ بعض الإصلاحات المالية على اسعار الطاقة في العامين 2015 و2016.

وفي المقابل ارتفعت مصروفات الحكومة الرأسمالية بواقع ٪6.8حتى شهر نوفمبر 2015 إثر انتعاش الإنفاق التنموي غير النفطي، بينما استمرت المصروفات الاستثمارية في القطاع النفطي بالتراجع تماشيا مع ترشيد المشاريعوتوجه السلطات للأسواق الدين العالمية بغرض تمويل التطوير النفطي. ومن المتوقع أن تبدأ المصروفات الرأسمالية بالتراجع مع الحفاظ على قوتها. وتتوقع الحكومة تراجع الإنفاق الاستثماري على المشاريع بواقع ٪2.3 في العام 2016. كما تنوي الحكومة أن تلجأ إلى خفض الإنفاق الرأسمالي بشكل أكبر على المدى المتوسط وذلك فور إنطلاق برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد كان للعديد من العوامل دورا في إثارةالتساؤلاتبشان تخلي عمان عن ربط عملاتها بالدولار بغرض التخفيف من الضغوطات المالية التي اعترت اقتصادها، كتلك الناجمة عن عمليات الصرف الأجلة وارتفاع كل من فائدة مجلس الاحتياط الفدرالي والدولار الأميركي. إضافة إلى استمرار تدني أسعار النفط.. ولكننا لا نرجح أن تتخلى عمان عن هذا الارتباط وذلك لما له من أهمية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي.

انتاج النفط يتسارع

رفعت عمان من انتاجها النفطي في محاولة منها لمواجهة تراجع أسعار النفط، وهو ما أدى إلى بلوغ انتاجها مستويات تاريخية، وبالتالي فقد قمنا برفع توقعاتنا بشان نمو القطاع النفطي إلى ٪4.1 للعام 2015، ونسبة معتدلة للعام 2016 عند ٪1.2و٪0.9للعام 2017.

وبلغ متوسط الانتاج 981 الف برميل يوميا في العام 2015 ليصل إلى هدف الانتاج لذلك العام. كما تجاوزت عمان أيضا مستوى انتاجها الشهري ليبلغ متوسط انتاجها مليون برميل يوميا والذي تطمح عمان إلى الحفاظ عليه على المدى القريب. ومن المتوقع أن تتولى شركة تنمية نفط عمان التي تعتبر المنتج الأكبر في السلطنة معظم الانتاج، إلا أن استمرار تراجع الأسعار قد يحول دون تحقيق ذلك بسبب ارتفاع تكاليف استخراج النفط نتيجة طبيعة التربة المركبة واستخراج النفط من الآبار القديمة. إلا أن الأسعار لا تزال متدنية وفق المعايير العالمية وتتراوح ما بين 7 دولارات إلى 12 دولارا للبرميل.

وتسارع أيضا انتاج الغاز الطبيعي الذي بلغ متوسطه 109 ملايين متر مكعب يوميا في العام 2015 مرتفعاً بواقع ٪5.8 عن عام مضى تماشيا مع استمرار نمو الطلب المحلي. وقد تم إعادة جدولة بعض التزامات التصدير التي تخصص معظمها لليابان وكوريا الجنوبية للتخفيف من الضغوطات المحلية. ومن المفترض أن يشهد الانتاج انتعاشا فور انطلاق مشروع شركة «بريتش بيتروليوم» (BP) للغاز المحكم في العام 2017. كما سيساهم أنبوب الغاز الممدود بين عمان وإيران في الاستجابة للطلب المحلي مع بدء التوريد المتوقع في العام 2018. وتقوم عمان بدراسة وبحث تطوير حقول النفط والغاز بالتعاون مع إيران.

قوة القطاع المصرفي رغم ضيق السيولة

لم تترك تراجع أسعار النفط اثرا ملحوظا على القطاع المصرفي في عمان. ومن المحتمل ان يتباطا نمو الائتمان متاثرا بتراجع النشاط غير النفطي. كما من المحتمل ان ترتفع نسبة التعثر في سداد الديون في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي ومدى تاثر الشركات والأفراد بتلك الظروف. ومن المتوقع ان تواجه البنوك صعوبة في التمويل إثر ارتفاع الضغوطات على السيولة المحلية.

لا يزال نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مرناً ومحافظا على قوة نمو عند ٪10.2 في العام 2015. بينما استمرت الودائع الحكومية بالتراجع بواقع ٪2 متاثرة بتراجع اسعار النفط.

وبإمكان القطاع المالي مواجهة اي تباطؤ قد يعترض نموه. إذ يشير التقرير الربع سنوي الاخير (سبتمبر 2015) التابع للبنك المركزي العماني، إلى ان مخاطر الائتمان لا تزال منخفضة مع بلوغ القروض المتعثرة في السدد ٪2.0 من إجمالي القروض. كما ارتفعت ايضا الرسملة لتصل نسبة الكفاءة الراسمالية إلى٪15.8في الربع الثالث من العام 2015 وبلوغ المستوى الأول من نسبة الرسملة ٪13 في نهاية العام 2014.

اسعار المستهلك تتاثر بتراجع معدل التضخم العالمي

شهدت اسعار المستهلك في عمان ركوداً متاثرة بتراجع أسعار المواد الغذائية العالمية واسعار الطاقة ما دفعنا إلى خفض توقعاتنا بشان معدل التضخم إلى ٪1.3 للعام 2016 و٪2.0 للعام 2017. وبلغ التضخم في عمان ٪0.1 على أساس سنوي في العام 2015.وقد واجه معدل التضخم العديد من الضغوطات التي ولدها تراجع أسعار المواد الغذائية والملابس وثبات أسعار النقل والمواصلات. بينما ارتفع التضخم بصورة طفيفة في أسعار مكون الإسكان و مكون الخدمات ومكون المفروشات المنزلية التي استفادت من قوة قطاع العقار التي جاءت بدورها نتيجة تسارع نمو الكثافة السكانية. ومن المتوقع أن تحافظ بيئة الأسعار على اعتدالها متاثرة بالضغوطات الخارجية، مدعومة بالعديد من العوامل المحلية كاستمرار قوة مستوى الطلب في قطاع العقار وتنفيذ بعض الإصلاحات على الدعم المالي.

الحساب الجاري قد يسجل عجزا

من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزا في العام 2015 بعد التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط وقد يستمر هذا العجز حتى العامين 2016 و2017. وسيأتي هذا التراجع في أسعار النفط ليقابل التراجع في أسعار الواردات ما سيؤدي إلى تسجيل عجز مالي. إلا أن رفع العقوبات عن إيران قد يساهم في دعم الميزان التجاري. وقد يستمر العجز في الخدمات بالارتفاع ولكن بصورة أبطأ تماشيا مع البدء بتنفيذ المشاريع السياحية ومشاريع النقل والمواصلات. كما سيساهم النمو المستمر في الكثافة السكانية للوافدين في ارتفاع المدفوعات التحويلية للخارج، وهو الأمر الذي سيتسبب في ارتفاع العجز في المدفوعات التحويلية. وقد استقرت احتياطات عمان اعتبارا من ديسمبر من العام 2015 عند 6.7 ملايين ريال او ما يقدر بنحو قيمة 5.6 اشهر من الواردات.

سوق مسقط لا يزال عرضة للتاثيرات الخارجية

استمرت الأسهم العمانية بالتاثر نتيجة تراجع أسعار النفط العالميةأسوةبالأسهم في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. إذ تاثرت ثقة المستثمرين بالتراجع الذي شهده الاقتصاد الصيني الذي يعد من أكبر الاقتصادات المستوردة للطاقة من عمان. كما تاثرت الثقة أيضاً بالمخاوف التي ظهرت بشان الاستدامة المالية لعمان. فقد تراجع مؤشر مسقط بواقع ٪14في العام 2015 تزامنا مع خروج المستثمرين الأجانب من السوق. وتراجع أداء السوق بشكل أكبر في يناير من العام 2016ليتعافى لاحقا في فبراير نتيجة قوة الأرباح المصرفيةوتعافي في اسعار النفط. وقد تنسيب التقلبات في السوق بتاخير بعض الاكتتابات العامة الأولية في العام 2016 ما قد يزيد من تراجع الحوافز في السوق.

الرويح: «بيتك» حريص على دعم الأنشطة المرتبطة بخدمة المجتمع

يوسف الرويح

قال مدير العلاقات العامة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» يوسف عبدالله الرويح ان «بيتك» يحرص على توفير سبل الدعم والمساندة لجهود الجهات الرسمية، وتدعيم مجالات التعاون الخليجي في القضايا المهمة لشعوب المنطقة انطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية ودوره البارز بالمشاركة والمساهمة بشكل كبير في نجاح الانشطة والفعاليات المرتبطة بخدمة المجتمع.

واضاف الرويح في تصريح صحافي بمناسبة رعاية «بيتك» لاسبوع المرور الخليجي الموحد 2016، ان البنك لا يدخر جهدا في المشاركة بفعاليات اسبوع المرور الذي يرمي الى نشر الوعي المروري وتحقيق الأمن والسلامة لخدمة مواطني ومقيمي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيق ما يصبو إليه مواطنيها ومقيميها من أهداف الامن والسلامة، مشيرا الى ان هذه الاهداف محورية واساسية في تحقيق النمو والازدهار في الدول.

ونوه الى ان مشاركة «بيتك» للسنة السابعة على التوالي تؤكد إيمانه باهمية تكاتف جهود أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية والأهلية في دول مجلس التعاون للحفاظ على سلامة الجميع مع الاستمرار بحثّ ابناء المجتمع على الالتزام بالقواعد والسلوكيات المرورية والحرص على توعيتهم بمبادئ القيادة السليمة واحترام قوانين السير بما يعكس الوجه الحضاري للبلد.

وثمن الرويح الدور الكبير الذي تقوم به أجهزة ورجال المرور من خلال مواجهة الاختناقات المرورية وتنظيم السير وخدمة المواطنين والمقيمين في حالة الحوادث او المشاكل المرورية بما يحقق المستوى المتميز للخدمة المرورية الذي يساهم بالحفاظ على سلامة كافة مستخدمي الطريق سواء كانوا قائدي مركبات اومشاة، مشيرا الى العلاقة الوطيدة بين «بيتك» ووزارة الداخلية.

وعن برنامج الاسبوع المروري، قال الرويح انه حافل بالفعاليات والانشطة التوعوية بمشاركة واسعة من الهيئات وطلبة وطالبات المدارس والكليات والكشافة والمرشدات، إلى جانب الأجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى إقامة المحاضرات والندوات وتوزيع الكتيبات والمطبوعات الإرشادية لجميع المواطنين والمقيمين من مستخدمي الطريق.

وتحتفل كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفعاليات اسبوع مرور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تشكل لجان من الجهات ذات الصلة تتولى مهمة الإعداد لهذا الأسبوع بما يكفل له النجاح وتحقيق الغايات المبتغاة، وكما هو معتاد سنويا تستعد شرطة دول مجلس التعاون لهذه المناسبة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية والشركات الخاصة ذات الصلة، ويتم تسليط الضوء على مواطن الخطا والقصور وطرق معالجتها.

«المركزي المصري» يخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار

البنك المركزي المصري

خفض البنك المركزي المصري سعر العملة المحلية (الجنيه) بمقدار 1ر12 جنيه مقابل الدولار من خلال طرح عطاء استثنائي لبيع حوالي 200 مليون دولار للبنوك بسعر 8ر85 جنيه.

ويأتي بيع البنك المركزي للدولار في هذا العطاء لتغطية واردات سلع اساسية للبلاد ليصل سعر الدولار الى 8ر85 جنيه للبنوك بعد ان كان 7ر73 جنيه الاحد الماضي مما يعني انخفاض تسبته 14ر49 بالمائة.

وتمنح السياسة النقدية للبلاد البنوك الحق في اضافة 10 قروش على الجنيه ليصبح سعر صرف الدولار فعليا 8ر95 جنيه. وبعد هذا اول تخفيض رسمي للجنيه مقابل الدولار في عهد المحافظ الجديد طارق عامر الذي خلف المحافظ السابق هشام رامز بعد انتهاء مدته في المنصب قبل نحو اربعة اشهر.

وتواجه مصر التي تعتمد على استيراد بعض السلع الغذائية الاساسية تراجعا في احتياطي البلاد من النقد الاجنبي منذ ثورة 25 يناير 2011 ليصل الاحتياطي الى نحو 16 مليار دولار بعد ان كان 36 مليار دولار فيما تعمل الحكومة على انعاش الصادرات وجذب الاستثمارات.

وسجلت السياحة التي تعد احد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة تراجعا ملحوظا منذ ثورة يناير لاسيما بعد حادث سقوط طائرة الركاب الروسية في سيناء اواخر اكتوبر 2015. وسعى البنك المركزي في الاونة الاخيرة الى اتخاذ العديد من القرارات والاجراءات لمواجهة تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار لاسيما في السوق السوداء (السوق الموازية) من بينها الغاء سقف الايداع والسحب المصرفي بالعملة الصعبة لمستوردي السلع الاساسية والافراد.

وتعتبر عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج مصادر اساسية للعملة الصعبة للبلاد.

«الماسة كابيتال»: أسواق الشرق الأوسط تواصل تحقيق المكاسب

اشار احدث تقرير استثماري اسبوعي صدر عن الماسة كابيتال ان شهر مارس واصل إضفاء صبغته الإيجابية على أسواق الشرق الأوسط بإغلاق إيجابي جديد. حيث شهدتأ مكاسب بمتوسط 1.8% في البورصات الإقليمية. وقاد السوق المصري هذه المكاسب بقفزة كبيرة بنسبة 7.8% في ظل نظرة المستثمرين بشكل إيجابي نحو حكومة اكثر استباقية تحاول تشريع تغييرات إيجابية في السياسة على صعيد العملة المصرية.

وانهت البورصات الخليجية تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء حيث سجلت سوق دبي ارتفاعا بنسبة ٪3.2. وارتكز هذا الارتفاع على النمو الذي حققته شركات التجزئة واسهم الشركات الصغيرة. واضافت السوق السعودية إلى مكاسبها الأسبوعية السابقة ارتفاعا آخر بنسبة ٪2.2 في ظل نظرة صائدي الصفقات إلى فضاء المستهلك. ويعزى الفضل بشكل كبير لعمليات الشراء الأخيرة والتحول في المشاعر لعودة أسعار النفط نحو مستويات 40 دولار للبرميل وتراجعات الأسواق بشكل كبير الأمر الذي وفر قيمة اكبر للمستثمرين.

وأشار التقرير إلى انه «يبدو ان الإمارات العربية المتحدة وقطر تصبحان وجهة مفضلة حاليا في حين انه في الأسبوعين الماضيين اظهرت كل من السعودية ومصر استعدادا للانضمام إلى هذا الاتجاه من عمليّات الشراء الجديدة. لا يزال لدينا الكثير من ايام التداول متبقية لهذا الشهر ولكن إذا تمكن هذا الاتجاه الجديد في السوق من جعل مارس شهرا إيجابيًا حيثها فإن المشترين الذين قاموا بالدخول في أواخر شهر يناير سيظهرون بصورة الفائزين الأذكياء.